

Distr.: General
7 May 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق، والبرنامج ومسائل أخرى:

تقريراً هيئتي التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

موجز

يوفر هذا التقرير لمحة عامة للتطورات الرئيسية المتعلقة بالتعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال الفترة التي تُغطي دورته المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ودورته المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وقد تعرض المجتمع الدولي خلال السنة الماضية، لأزمات مالية واقتصادية واجتماعية متعددة. واستجاب مجلس الرؤساء التنفيذيين في الوقت المناسب وبطريقة متكاملة للطلبات التي وردت لمنظومة الأمم المتحدة من خلال طائفة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية، معتمداً على الولايات الحكومية الدولية وعلى مجموعة مهمة من الإصلاحات الداخلية التي تمت في السنة السابقة.

* E/2009/100



وقد احتلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تتبدى فصولها حاليا مركز الصدارة في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال فترة إعداد التقرير. وقد وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على تسعة مجالات رئيسية في مبادرة مشتركة تشمل ما يلي: توفير التمويل الإضافي لأضعف المجالات وهي؛ الأمن الغذائي؛ التجارة؛ مبادرة الاقتصاد الأخضر؛ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل؛ توفير القدر الأدنى من الحماية الاجتماعية؛ الإجراءات الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ تدعيم الأمن والاستقرار الاجتماعي؛ التكنولوجيا والابتكارات؛ الرصد والتحليل. ويرمي هذا الالتزام المشترك إلى مساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مجابهة الأزمة، والإسراع بالانتعاش، وإقامة نظام للعولمة عادل وشامل ويستند إلى اقتصاد مستدام، وتنمية اجتماعية وبيئية للجميع.

وتستجيب مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين التي بدأت في مطلع عام ٢٠٠٧، للتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ، واتخذت شكلا أكثر تحديدا خلال فترة إعداد التقرير، في الوقت الذي كانت فيه منظومة الأمم المتحدة تكتنف جهودها المتعلقة بالإنجاز المنسق الفعال. ومع اكتمال الأعمال البرنامجية الأصلية على مستوى المقرر، تحوّل التركيز إلى تحقيق النتائج على الصعيدين الإقليمي والقطري. وتصميما من منظومة الأمم المتحدة على أن تكون مثالا يحتذى، فقد واصلت بذل جهودها من أجل التحرك صوب جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، في الوقت الذي يجرى فيه تحقيق تقدم جيد في هذا الصدد.

وأيد المجلس إطار المسألة الإدارية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، بما في ذلك وضع حواجز وقائية فعالة لنظام المنسقين المقيمين. وقد وضع الاتفاق رؤية يسترشد بها في إنشاء جهاز إنمائي تابع للأمم المتحدة أفضل إداريا وأكثر كفاءة. وقد شهدت فترة إعداد التقرير أيضا تحول تركيز ثمانية مشاريع يتم إنجاز أعمالها كمشروع نموذجي واحد من توجيه العملية إلى تنفيذ برامج أعدت بصورة مشتركة بروح من مبادرة وحدة عمل الأمم المتحدة وجرى فيها مواءمة الجهود مع الأولويات الوطنية. وأنشئت نافذة تمويل واحدة لتوسيع نطاق الإنجاز بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بذل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي جهودا متضافرة من أجل المشاركة في المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المعقود في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وقد شجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بمهمة بناء علاقات بين المقرر والأفرقة القطرية وتقويتها من أجل تعزيز التنسيق في العمليات المتصلة بالأزمات وما بعد الأزمات. وبغية

خفض تكلفة المعاملات للبلدان الشريكة وزيادة الترابط وأثر المساعدة المقدمة، وقع البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اتفاقاً بشأن إطار الشراكة في حالات الأزمات وما بعد الأزمات.

وإزاء تزايد الظروف الصعبة والخطرة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في كثير من الأماكن في العالم، أكد مجلس الرؤساء التنفيذيين الحاجة الملحة لتقوية الإطار الأمني للأمم المتحدة من أجل حماية الموظفين والسماح باستمرار العمليات في بيئات غير آمنة أو مستقرة. وبطلب من الأمين العام، بدأت عملية لوضع توصيات وخيارات ذات منحى عملي من أجل إعداد نظام أكثر فعالية لإدارة الأمن على صعيد المنظومة.

وواصل المجلس مهمة وضع خطة عمل لمواصلة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة. وتقترح الخطة مبادرة في مجالات رئيسية تغطي جميع المهام الإدارية الرئيسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتستند إلى فرضية أنه في منظومة يقوم هيكلها حول مجموعة من الولايات، ستسهم زيادة اتساق طرائق عمل المؤسسات الأعضاء فيها إسهاماً كبيراً في قدرتها على إنجاز نتائج البرمجة بصورة أفضل. وقد عُُمِّم اقتراح تمويل خطة العمل على المانحين المحتملين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وخلال تلك السنة، ظل مجلس الرؤساء التنفيذيين محيطاً بالحالة العالمية الناشئة من خلال آخر التطورات المتعلقة بعدد من المواضيع التي تشمل الاحتياجات الإنمائية الأفريقية، والتمويل لأغراض التنمية، وأزمة الأمن الغذائي العالمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والترابط والتجارة على الصعيد العالمي. ومن القضايا المهمة الأخرى التي أدرجت في جدول أعمال المجلس خلال إعداد التقرير للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، النظر في التقييم؛ والترابط الإقليمي؛ وحملة القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة؛ وإسهام منظومة الأمم المتحدة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والحد من أخطار الكوارث؛ والعلم والتكنولوجيا؛ والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتقاسم المعرفة؛ والمشتريات؛ والتعاون مع وحدة التفتيش المشتركة وتنسيق أعمال أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة: الاستجابة المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للتحديات العالمية	٥
ثانيا -	التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٧
ألف -	الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	٧
باء -	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٩
جيم -	تغير المناخ	٩
دال -	جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بطريقة موحدة	١٢
هاء -	العمل المشترك في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة منها	١٤
واو -	أمن الموظفين وسلامتهم	١٥
زاي -	الممارسات التجارية	١٧
ثالثا -	مسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٩
ألف -	التقييم	١٩
باء -	الاتساق على الصعيد الإقليمي	٢٠
جيم -	حملة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات	٢١
دال -	مساهمة منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢١
هاء -	الحد من أخطار الكوارث	٢٢
واو -	العلوم والتكنولوجيا	٢٢
زاي -	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢٢
حاء -	تقاسم المعرفة	٢٣
طاء -	الموارد البشرية	٢٤
ياء -	المشتريات	٢٤
كاف -	التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة	٢٥
لام -	التنسيق بين أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ..	٢٥
رابعا -	التطلع إلى المستقبل للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٦

أولا - مقدمة: الاستجابة المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للتحديات العالمية

١ - برزت أثناء إعداد تقرير الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ العالمية المتزايدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتعلق بمراعاة الالتزامات المشتركة والاستجابات المتسقة للتحديات الراهنة، استناداً إلى الولايات والمسؤوليات الجماعية. وخلال تلك السنة، تعرض المجتمع العالمي لأزمات مالية واقتصادية واجتماعية متعددة، وضاعف من نتائجها المشاشة القائمة بسبب أزمة الغذاء والطاقة المبكرتين. ويهدد الأثر التراكم للأحداث المعقدة الجارية بدفع ملايين السكان إلى وهدة الفقر كما يهدد تحقيق الأهداف الإنمائي للألفية. ولئن كانت شدة الأزمة الراهنة غير المسبوقة تؤثر في جميع البلدان، فإن نشوئها هي أقل البلدان إسهاماً في أكثر من يعاني من نتائجها.

٢ - وتدعو الطبيعة المتعددة الأوجه للأزمة العالمية الراهنة، إلى حشد جميع الموارد والطاقت الموجودة تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة، لكي تقوم بالإنجاز ككيان واحد من أجل مساعدة البلدان والمجتمع الدولي على توفير الدعم للفقراء والضعفاء، والتعجيل بالانتعاش وبناء نظام للعولمة عادل وشامل يقوم على تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة للجميع.

٣ - وقد استند مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الإصلاحات التي طرأت على هيكله ومهامه في السنة السابقة، فوفر منصة فعّالة للاستجابة بصورة مشتركة في الوقت المناسب وبطريقة متكاملة للطلبات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة وتشمل طائفة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية. وفيما يتعلق بالأركان الثلاثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وهي - لجنة البرامج الرفيعة المستوى، اللجنة الإدارية رفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - التي تمارس عملها بموجب سلطة صنع القرارات، التي فوضها إليها مجلس الرؤساء التنفيذيين، فقد صقلت صلاحياتها وطرق عملها بما يكفل زيادة الاتساق بين الأعمال المعيارية والتنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية، ومن ثم تفيده وتستفيد من التوجيهات والأولويات الاستراتيجية التي يُسعى من أجلها على المستوى البرنامجي استجابة للولايات الحكومية الدولية. ولكفالة تدفق المعلومات بالشكل اللازم للتكامل بين أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين، يقوم الرؤساء، فضلاً عن أمانات اللجان المعنية، بعقد اجتماعات منتظمة لترتيب جداول أعمال اللجان. وفي عام ٢٠٠٩، عين المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، لرئاسة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بإدارة المشتريات بينما عينت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة جوزيت شيران، رئيسة للجنة الإدارية

الرفيعة المستوى وتولّت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة، هيلين كلارك، رئاسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤ - اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في آخر اجتماع له عُقد في باريس يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل، مجموعة من المبادرات التي وضعتها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى من أجل الاستجابة على نطاق المنظومة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تسع مناطق مختلفة. ومع تسليم المجلس بأهمية التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والتحديات الإنمائية الأطول أجلا، فإنه يعتمد لدى متابعة هذه المبادرات على أعماله الجارية الموجهة بصورة متزايدة إلى تطوير استجابات الأمم المتحدة للتحديات الناشئة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قامت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابعة للمجلس بإصدار إطار عمل شامل، يبرز النتائج المطلوبة لمعالجة الأزمة واستحداث قدر كبير من الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي، ضمن الإطار الواسع للحق في الغذاء. وتضيف الأزمة المالية والاقتصادية بعدا آخر من أبعاد الضعف. وفي سياق استجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين، تتصدى المبادرة المتعلقة بالأمن الغذائي للاحتياجات الإضافية للسكان الذين تتزايد أعدادهم في أنحاء العالم. وعلى نحو ما طلبته الدول الأعضاء، تعمل منظومة الأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين على كافة الجبهات لمكافحة الجوع والفقر، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق كافة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ويعمل المجلس على التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتي يرجح أن تشمل، وفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى ١٧٠ مليون شخص، ناهيك عن التهديدات الأخرى التي يشكلها تغير المناخ بالنسبة للأرواح وسبل المعيشة. ويضع المجلس نهجا على نطاق المنظومة لدعم الأمين العام في ما يبذله من جهود للتحضير للمناقشات الحكومية الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتظل منظومة الأمم المتحدة أيضا رهن تصرف الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات القائمة والمقبلة. وفي سياق استجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أقر المجلس من خلال مبادرة الاقتصاد الأخضر بأهمية تشجيع الاستثمار في مجال الاستدامة البيئية الطويلة الأجل ووضع العالم على مسار موات للمناخ.

٦ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، ينتشر بسرعة فيروس إنفلونزا جديد لم يُعرف بعد المدى الكامل للخطر الذي يشكله، وهو ما يُظهر بشكل واضح كيف أن القليل من مشاكل القرن الحادي والعشرين هو الذي يبقى محصورا داخل الحدود الوطنية، كما يثبت الحاجة

الماسة إلى العمل داخل الهياكل المتعددة الأطراف لمعالجة المشاكل المشتركة. وبينما يعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين على وضع استراتيجيات وخطط متكاملة تفيد الأعمال التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فإنه يسعى أيضا لكفالة الاضطلاع بالأعمال على نطاق المنظومة بأكفأ وأنجح الطرق من خلال مبادرته المتعلقة بمواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة.

٧ - ويقر المجلس بأن الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة يمثل هدفا يلزم رصده باستمرار لكفالة استخدام الموارد على أفضل وجه لما فيه منفعة أشد سكان العالم ضعفا. ولهذا السبب، أسند استعراض دوره وأدائه للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ للرئيسين المشاركين من أجل الاضطلاع بتقييم للتقدم المحرز ولتقديم توصيات بمواصلة التحسين لينظر فيها المجلس في دورته المقرر عقدها في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ثانيا - التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

ألف - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٨ - لقد احتلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تتبدى فصولها حاليا مركز الصدارة في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال الفترة قيد الاستعراض، وهي أشد الانتكاسات الاقتصادية التي شهدتها المجتمع العالمي في فترة الستين سنة الماضية. وفي بلاغ صدر عقب دورة نيسان/أبريل ٢٠٠٩ للمجلس، أكد الرؤساء التنفيذيون على أن الآثار الاجتماعية للأزمة تثير الانزعاج بالفعل وقد تتفاقم. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة، قد يكون للأزمة آثار مدمرة بالنسبة لأضعف الفئات ومن لا صوت لهم، في ظل تنامي انعدام الأمن الاجتماعي وتشريد السكان. وقد تعرض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز في الحد من الفقر والجوع في البلدان النامية. ونشأت الحاجة أيضا إلى الحيلولة دون أن تصبح الأزمة الاقتصادية العالمية خطرا إنسانيا وأمنيا قد يتخذ أبعادا ضخمة. إضافة إلى ذلك، شكلت الاتجاهات المتسارعة لتغير المناخ أخطارا جديدة غير مسبوقة.

٩ - وارتأى المجلس أنه لا مناص من التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية مباشرة، وتحويلها إلى فرصة لمستقبل مستدام. ويتعين على النظام المتعدد الأطراف الذي كان له دور مهم في توضيح وتقديم استجابة عالمية ومتسقة للأزمة، وترجمتها إلى أعمال على الصعيد القطري، أن ينشر موارده وقدراته كافة في استجابة سريعة وفعالة، في الوقت الذي يدعم فيه المبادئ والقيم والأهداف التي يلتزم بها المجتمع الدولي. وتطلبت الاستجابة للأزمة وجود استراتيجية متسقة وشاملة قامت بحشد المعارف والخبرات والقوى والقدرات الخاصة بالنظام

برمته وعززت التفاعل والتعاون اللذين من شأنهما أن يتيحاً للنظام المتعدد الأطراف أن يقدم استجابة جريئة وشاملة ومتسقة للأزمة بأبعادها المتعددة: أي البعد العالمي والبعد الإقليمي والبعد الوطني. وفي ضوء ذلك، وإدراكاً لمختلف الولايات والمسؤوليات التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على المبادئ المشتركة التسعة الواردة في الإطار ١ أدناه. وكان المراد من هذا الالتزام المشترك مساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة والتعجيل بالانتعاش وبناء عولمة عادلة وشاملة تتيح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة للجميع، في الوقت الذي تواجه فيه المستقبل بروح الاقتناع بالحاجة إلى التغيير التحويلي.

الإطار ١ - المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات

١ - التمويل الإضافي لأشد الفئات ضعفاً. الدعوة لإيجاد آلية مشتركة بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة واستحداثها من أجل القيام بصورة مشتركة بتوضيح وتنفيذ التمويل الإضافي، بما في ذلك من خلال صندوق الضعفاء المقترح التابع للبنك الدولي.

(الوكالتان الرائدتان: البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

٢ - الأمن الغذائي. تعزيز برامج إطعام الجوع وتوسيع نطاق الدعم المقدم للمزارعين في البلدان النامية. (فرقة عمل رفيعة المستوى مستمرة؛ الوكالات الرائدة: الفاو، الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)

٣ - التجارة. مكافحة نظام الحماية الجمركية، بما في ذلك احتتام جولة الدوحة وتعزيز مبادرات المعونة لصالح التجارة والتمويل لصالح التجارة. (الوكالتان الرائدتان: منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

٤ - مبادرة الاقتصاد الأخضر. تعزيز الاستثمار في مجال الاستدامة البيئية الطويلة الأجل ووضع العالم على مسار موات للمناخ. (مبادرة مستمرة؛ الوكالة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

٥ - إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل. تعزيز العمالة والإنتاج والاستثمار والطلب الكلي، وتشجيع العمل الكريم للجميع. (الوكالة الرائدة: منظمة العمل الدولية)

٦ - توفير القدر الأدنى من الحماية الاجتماعية. كفالة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية والمأوى، وتمكين الفقراء والضعفاء وحمايتهم. (الوكالتان الرائدتان: منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية)

٧ - العمل الإنساني والأمن والاستقرار الاجتماعي. اتخاذ إجراءات طارئة لحماية الأرواح وسبل المعيشة، وتلبية الاحتياجات المتصلة بالجوع والمساعدة الإنسانية، وحماية المشردين وتدعيم الأمن والاستقرار الاجتماعي. (الوكالة الرائدة: برنامج الأغذية العالمي)

٨ - التكنولوجيا والابتكار. تطوير الهياكل الأساسية للتكنولوجيا لتيسير تشجيع الابتكار وإمكانية الاستفادة منه. (الوكالات الرائدة: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الدولي للاتصالات)

٩ - الرصد والتحليل. تعزيز المراقبة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد المالي وتنفيذ نظام فعال للإنذار الاقتصادي المبكر؛ والقيام على وجه السرعة بإنشاء آلية لرصد أوجه الضعف والتنبيه إليها تعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة التطورات والإبلاغ عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة. (الوكالة الرائدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة)

باء - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

١٠ - ارتأت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٣٠ أن يكون "تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع" موضوعاً لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر. وكان مجلس الرؤساء التنفيذيين قد قدم بالفعل، من خلال وضع مجموعة أدوات لتعميم منظور العمالة والعمل الكريم، إسهامات مهمة لتعزيز اتساق سياسات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وباعتبار اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى هي الهيئة الرئيسية للتنسيق فيما يتعلق بالمسائل البرنامجية على نطاق المنظومة، فإنها توفر منتدى راسخاً لوضع خطة عمل منسقة وافية ومتسقة على نطاق المنظومة بشأن الإسهام الذي يمكن أن تقدمه العمالة الكاملة والعمل الكريم للقضاء على الفقر. ومن هذا المنطلق، واستجابة لقرار الجمعية العامة، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين إنشاء مجموعة متعددة العناصر ومحددة الإطار الزمني من أعضاء اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لإعداد مشروع خطة عمل للاستعراض أثناء الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

جيم - تغير المناخ

١١ - اتخذت مبادرة المجلس، التي بدأ تنفيذها في أوائل عام ٢٠٠٧ في مواجهة التحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ، شكلاً أكثر تحديداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بتحديد مجالات التركيز والمجالات المشتركة للتنسيق واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها (انظر الإطار ٢ أدناه). وأصبح صوت منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه القضية

موحدا أكثر فأكثر، وذلك عبر وسائل منها مثلاً البيان الذي أدلى به الأمين العام في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي عُقدت في بوزنان ببولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما أصبحت المنظومة تعمل أكثر فأكثر بطريقة موحدة، كما تجلّى ذلك في المنشور المشترك المعنون "اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ: منظومة الأمم المتحدة وتوحيد الأداء" (متاح على الإنترنت في الموقع التالي: <http://www.un.org/climatechange>)، وهو منشور أعلن إصداره الأمين العام وقادة آخرون من منظومة الأمم المتحدة أثناء نشاط مواز نُظّم في بوزنان.

١٢ - وبالنظر إلى ضرورة التعجيل بعقد صفقة عالمية كبيرة أثناء الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، التي ستُعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن الأمين العام أن سنة ٢٠٠٩ سنة حاسمة فيما يتعلق بتغير المناخ. ولذلك كثفت منظومة الأمم المتحدة جهودها لزيادة التنسيق والفعالية في الأداء في جميع المجالات المتصلة بتغير المناخ. وباكتمال العمل البرنامجي الأصلي على مستوى المقرر، انتقل التركيز إلى تحقيق النتائج على المستويين الإقليمي والقطري. والأمل معقود على أن تسهم الجهود الحثيثة المبذولة لسد الثغرة الحالية على مستوى التنفيذ في تعزيز العمل التعاوني الطويل الأجل على جميع المستويات، وهو ما سيساعد على تحقيق نتائج إيجابية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية. وقد أظهرت منظومة الأمم المتحدة، من خلال هذه الجهود، أن لديها الاستعداد والقدرة اللازمين للمساعدة على تنفيذ الولايات الجديدة التي ستنشأ عن مؤتمر كوبنهاغن.

الإطار ٢: إطار العمل المتعلق بتغير المناخ

خمس مجالات تركيز وأربعة مجالات مشتركة وقد حُدّدت استجابة لعملية التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ووفقاً للولايات الأوسع والقدرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالات المناظرة الداعية إلى عقد المؤتمر، لكفالة مستوى أفضل من التنسيق في العمل من أجل تحقيق منجزات مستهدفة محددة، وذلك على النحو التالي:

مجاللات التركيز	الوكالات الداعية إلى المؤتمر
التكيف	اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، دعوة جماعية
نقل التكنولوجيا	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تمويل إجراءات التخفيف والتكيف
 بناء القدرات
 المجالات المشتركة
 البرنامج الإنمائي، مجموعة البنك الدولي
 البرنامج الإنمائي، برنامج البيئة

المعرفة في مجال المناخ: العلم والتقييم
 والرصد والإنذار المبكر
 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

دعم الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني
 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي

الحياد المناخي للأمم المتحدة
 التوعية العامة
 فريق اتصالات الأمم المتحدة، برنامج البيئة

تعزيز أوجه التآزر: يرتبط العمل البرنامجي الجاري على مستوى المقرر عن طريق اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بأنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتعمل كل لجنة من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، بينما تشكل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حلقة الوصل بعملية التفاوض الجارية على المستوى العالمي بشأن تغير المناخ.

الحصر الإلكتروني لأنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وقد هيئ ليكون بمثابة مورد للمعلومات وأداة للتخطيط (يمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي:

<http://www.un.org/climatechange/projectsearch>)

البوابة الإلكترونية "بوابة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ" (<http://www.un.org/climatechange>)، وهي بوابة تتيح الاطلاع على المنشور المعنون اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ: منظومة الأمم المتحدة وتوحيد الأداء وتتضمن وصلات إلى الصفحات التي تخصصها كل وكالة من الوكالات لموضوع تغير المناخ.

الموقع الشبكي لإدارة المعرفة، وهو موقع أنشئ ليستخدمه الموظفون وأعضاء الوفود والخبراء الخارجيون المعنيون بتغير المناخ، وذلك بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة (http://www.climate-l.org).

١٣ - وواصلت المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحقيق هدف الحياد المناخي للأمم المتحدة. وأحرز تقدم كبير في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث حدد معظم المنظمات مراكز اتصال لموضوع الحياد المناخي، كما شكّل العديد منها فرق عمل داخلية وعيّن دعاة رفيعي المستوى في مجال تغير المناخ. وحُدّدت المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة التي تصدرها المنظومة، وبدأ حصر البيانات في أكثر من نصف المنظمات التابعة للمنظومة لتقدير ما تخلفه من آثار غاز الدفيئة. وإضافة إلى ذلك، وضع العديد من المنظمات استراتيجيات تبين الطريقة التي تعتزم اتباعها في الاتجاه نحو الحياد المناخي، وبدأ تطبيق بعض هذه التدابير.

دال - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بطريقة موحدة

١٤ - وافق المجلس، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، على إطار الإدارة والمساءلة الخاص بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تدابير الحماية الوظيفية لنظام المنسقين المقيمين. ويتضمن الاتفاق رؤية يسترشد بها في تحسين إدارة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز كفاءته. ولتنفيذ هذا الاتفاق، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد وإقرار خطة تنفيذ مفصلة تتضمن نواتج واضحة وعملية، وجداول زمنية، وتحدد المسؤوليات وآليات المساءلة للأطراف الفاعلة على مستوى المقر وعلى المستوى الإقليمي والميداني. وسيجري تتبع التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٩، وتقييم الإطار في نهاية العام.

١٥ - ووردت المجموعة الثانية من تقارير الجرد من البلدان الثمانية المشاركة في المشروع التجريبي لتوحيد الأداء. وستقدّم الدروس المستفادة من عملية الجرد في إطار تقرير تجميعي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨، انتقل التركيز في إطار المشاريع التجريبية من توجيه العمليات إلى تنفيذ البرامج المعدة بصورة مشتركة في إطار مبادرة وحدة أداء الأمم المتحدة. وخلال العام، كانت هناك مؤشرات متزايدة على المواءمة مع الأولويات الوطنية وبرامج الإصلاح، بما في ذلك زيادة المواءمة مع إعلان باريس، حيث تجاوز العديد من البلدان التجريبية الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ فيما يتصل بمؤشرات إعلان باريس. وسُجّلت أمثلة جيدة عن التعاون بين الوكالات المقيمة وغير المقيمة فيما يتصل

بالاستجابة لطلبات الدعم الوطنية للتصدي لتغير المناخ وارتفاع أسعار الغذاء وأثر الأزمة المالية على الفئات السكانية الضعيفة. ووضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أدوات لتعميم نهج البرامج والعمليات المتكاملة المطبق في البلدان التجريبية. ويُتوقع أن تتيح مجموعة الأدوات التي جمعتها المجموعة، وبدأ العمل بها في وقت سابق من عام ٢٠٠٩، وتشمل مواد إرشادية ودروسا وتجارب مستمدة من بلدان تجريبية وأخرى غير تجريبية، زيادة تيسير عمليات إدارة التغيير الطوعي على المستوى القطري من أجل تعزيز الكفاءة والاتساق والملاءمة والفعالية، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١٦ - ويمكن اعتبار البلدان التي تكون في وضع يتيح لها اعتماد عناصر نهج وحدة الأداء (بما في ذلك وضع خطة عمل بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) من أجل تعزيز البرمجة المتكاملة على المستوى القطري، وتقوم بذلك طوعا، مؤهلة للاستفادة من نافذة تمويل وحدة الأداء الموسعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي نافذة أنشئت مؤخرا في إطار الهيكل الإداري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والهدف من هذه النافذة التمويلية أن تكون حافزا لمنظومة الأمم المتحدة على تعزيز الاتساق والفعالية والملاءمة في عملياتها على المستوى القطري. وتستند هذه النافذة التمويلية الموسعة إلى النجاح الذي لقيه توسيع نطاق الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليشمل بلدان مانحة إضافية ومؤسسات الأمم المتحدة.

١٧ - وتظهر الأعمال التحضيرية المشتركة الجارية داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعقد المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (أكرا، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) أوجه التقدم المحرز نحو مواءمة وتنسيق عمل الصناديق والبرامج والوكالات المكونة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار متابعة نتائج المنتدى، وهي متابعة أسفرت عن إقرار برنامج عمل أكرا والوصول إلى توافق واسع في الآراء على أن حجم المعونة يجب أن يقابله إدخال مزيد من التحسينات على جودة المعونة وفعاليتها، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا بإعداد مذكرة توجيهية وخطة عمل معززة بشأن فعالية المعونة لتوفير توجيهات عملية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتمكينها من المشاركة بفعالية في بيئة المعونة السريعة التغير.

١٨ - وأكدت الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٨ بشأن رصد إعلان باريس، وهي دراسة أجريت خلال المرحلة التحضيرية للمنتدى الرفيع المستوى، أن منظومة الأمم المتحدة أحرزت تقدما ملموسا في تنفيذ مبادئ باريس خلال العامين الماضيين. إلا أنه ينبغي تعزيز الجهود

لتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٠. وثمة حاجة على وجه الخصوص، لتحسين استخدام النظم القطرية، بما في ذلك النظم الوطنية للمشتريات والإدارة المالية العامة. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في هذا الصدد، بوضع مؤشرات بشأن فعالية المعونة لبرامج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي مؤشرات ستعكس الطابع الخاص لإسهامات الأمم المتحدة في التنمية الوطنية.

١٩ - وعلى غرار الأعمال التحضيرية المشتركة لعقد المنتدى الرفيع المستوى، استُفيد أيضاً في الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عُقد في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من الجهود المتضافرة التي تمثلت في شكل فريق عمل مشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. والعمل جار حالياً داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتحليل أفضل السبل لدعم قدرة البلدان على إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية بأكبر قدر ممكن من الفعالية وتمكينها من الاستفادة من مختلف مصادر التمويل.

هاء - العمل المشترك في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة منها

٢٠ - أثناء فترة إعداد التقرير، شجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة إقامة علاقات بين المقرر والأفرقة القطرية وتعزيزها من أجل تحسين التنسيق في العمليات المتصلة بفترات الأزمات وما بعدها. وقد شاركت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في اتخاذ قرارات محددة في السياسة العامة على الصعيدين العالمي والقطري معاً، من خلال: (أ) المساهمة في تقارير الأمين العام وآراء لجنة السياسيات التابعة له؛ (ب) المشاركة في إعداد وتنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات، بالإضافة إلى تطوير الإطار الاستراتيجي المتكامل؛ (ج) المشاركة في فرق العمل المتكاملة والتعاون مع مكتب دعم بناء السلام بشأن مسائل تتعلق بصندوق بناء السلام واستراتيجيات بناء السلام؛ (د) والشروع في استخدام مجموعة أدوات تقييم احتياجات ما بعد الصراع والتطبيق الناجح لمنهجية مستكملة لتقييم احتياجات ما بعد الصراع في جورجيا؛ (هـ) دعم تنفيذ عمليتي تقييم وتخطيط متكاملتين في ما يزيد عن ٢٠ بلداً من البلدان التي تمر بأزمات والخارجة منها، من خلال تطبيق برامج التدريب وتمويل واضعي الخطط الاستراتيجية.

٢١ - وبغية تخفيض تكاليف المعاملات اللازمة للبلدان الشريكة وزيادة اتساق المساعدة المقدمة وتعزيز أثرها، وافق كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على إطار شراكة بشأن حالات الأزمات وما بعدها. وسيبدأ تنفيذ إطار الشراكة من خلال المرفق التنفيذي لاتفاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - والبنك الدولي، واتفاق المبادئ

الاستثنائية. كما وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ كل من المفوضية الأوروبية ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي على إعلان مشترك بشأن تقييمات ما بعد الأزمات ووضع خطط التعافي. ويوفر الإعلان منيراً مشتركاً لإقامة الشراكة والعمل، وهو أساسي لتقديم استجابة دولية فعالة ومستدامة للكوارث والأزمات المتصلة بالصراعات.

واو - أمن الموظفين وسلامتهم

٢٢ - أعرب المجلس عن القلق الشديد إزاء ازدياد مخاطر السلامة والأمن التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في أرجاء كثيرة من العالم. وإثر صدور تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، طلب الأمين العام إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أن تجري استعراضاً تفصيلياً للتوصيات الواردة في تقرير الفريق وإعداد توصيات وخيارات قابلة للتنفيذ من أجل زيادة فعالية نظام إدارة الأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وقدم الفريق التوجيهي المعني بسلامة وأمن الموظفين، الذي أنشئ استجابة لطلب الأمين العام، استنتاجاته إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتتمثل العناصر الرئيسية فيما يلي:

(أ) حدوث تحول أساسي في ثقافة وعقلية الأمم المتحدة من نهج "التوقيت الملائم لترك العمل" إلى "كيفية مواصلته" - من خلال العمل بصورة وثيقة مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية من أجل فهم المخاطر وإدارتها على حد سواء، وذلك باتباع نهج جديد إزاء إدارة الأمن تشمل مفهوم قبول المخاطرة الذي يدعمه إطار جديد لإدارة المخاطر ونظام منقح لتحديد مستويات الأمن؛

(ب) زيادة التركيز على سلامة الموظفين الوطنيين وأمنهم؛

(ج) تحديد اختصاصات وتكوين الفريق التنفيذي المعني بالأمن، الذي يرأسه وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن لتيسير قدرته على اتخاذ القرارات بسرعة عند انسداد السبل أو نشوء مقتضيات تستوجب ذلك وأصبحت الأرواح والأبدان عرضة للخطر؛

(د) استحداث مفهوم جديد يركز على التهديد لنظام تحديد مستويات الأمن، ويحدد أيضاً المستوى المناسب لصنع القرار والرقابة بين المقر والميدان؛

(هـ) إعداد سياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية لسلامة وأمن أصولها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

(و) إعادة تأكيد مسؤولية الدول الأعضاء فيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، وذلك بوصفها حكومات مضيفة وجهات تقدم الموارد المالية الضرورية والمتزايدة بمستوى يكفي لتلبية الاحتياجات الجديدة.

٢٤ - وأيد المجلس توصيات اللجنة التوجيهية وأصدر بياناً عن التزام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز نظام إدارة الأمن على نطاق المنظومة (انظر الإطار ٣ أدناه).

الإطار ٣: بيان مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن سلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وأمنهم

إن آلاف من النساء والرجال العاملين لدى منظومة الأمم المتحدة في أرجاء العالم يواجهون بشكل منتظم أعمال عنف وتهديدات ناجمة عن الصراع المسلح والإرهاب والخطف واللصوصية والتحرش والتخويف. وقد أصبحت الأمم المتحدة في منعطف حرج إزاء ما يواجهه الموظفون من ظروف تزداد صعوبة وخطورة. وبات من الضروري اتخاذ إجراء عاجل وهام لدعم الإطار الأمني للأمم المتحدة الذي يعمل على حماية الموظفين ويسمح بمواصلة العمليات في بيئات لا يتوفر فيها الأمن والاستقرار. ونحن بحاجة إلى الأخذ بتحول في الثقافة والعقلية من نهج "التوقيت الملائم لترك العمل" إلى "كيفية مواصلته" إلى نهج إدارة الأمن.

وبصفتنا الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، نعتزم ما يلي:

- معالجة أوجه القصور في النظام الحالي لإدارة الأمن بصورة عاجلة
- توفير التوجيه لإنشاء هيكل جديد أكثر قوة ودينامية وفعالية للأمن وإدارة المخاطر
- التسليم بأن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم هما جزءان لا يتجزآن من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأنه ينبغي إدراجهما في المراحل الأولى للتخطيط البرنامجي وعلى جميع المستويات، ولا سيما المستوى القطري.
- العمل بصورة جماعية لتنفيذ خطة شاملة تهدف إلى تعزيز وتحسين نظام إدارة الأمن على صعيد المنظومة حسبما اتفق عليه المجلس في دورته المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
- التسليم بوجود تكاليف مالية مرتبطة بتوفير الأمن الكافي، واحتمال وجود تنازع بين ولاية تنفيذ العمليات والقدرة على فعل ذلك في حال عدم توفر الموارد الأمنية الكافية.

- دعوة مجالس إدارة المنظمات الأعضاء من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى كفالة تعميم مراعاة أمن الموظفين وسلامتهم على جميع مستويات أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز إدارة الأمن بوصفها جزءاً لا يتجزأ وتمكيناً من الاعتبارات المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط والتنفيذ والإدارة في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها.
- حث الدول الأعضاء على الاضطلاع التام بمسؤولياتها كحكومات مضيضة من خلال التسليم بوجود بيئة أمنية متغيرة يتعين على موظفي منظومة الأمم المتحدة العمل في ظلها وضمان اتخاذ كل تدابير التخفيف اللازمة لحماية الموظفين من تهديدات محددة.
- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم للموارد الأساسية لنظام أمن الأمم المتحدة بالقدر الذي يكفي لمواجهة الواقع الجديد وضمان توفير التمويل المناسب والمستدام لأمن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حتى تتمكن من تنفيذ ولاياتها بصورة آمنة وفعالة.

زاي - الممارسات التجارية

٢٥ - ما برح مجلس الرؤساء التنفيذيين يعمل بهمة على وضع خطة عمل للمواءمة بين الممارسات التجارية في منظومة الأمم المتحدة. وتقتصر الخطة مبادرات في عدد من المجالات الرئيسية التي تشمل كل المهام الإدارية الرئيسية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (مثل الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمالية والميزانية والمشتريات). ويقتصر نطاق هذه الخطة على المهام والعمليات التي تقع مسؤوليتها ضمن اختصاص السلطة المفوضة للرؤساء التنفيذيين من جانب مجالس إدارة كل منهم. وتمشياً مع جهود مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، قدم كل من رئيس شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إحاطة عن الخطة المقدمة إلى الجمعية العامة في سياق المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - ونظراً لأن المضي قدماً في خطة العمل، بعد موافقة المجلس عليها يتوقف على توافر موارد خارجة عن الميزانية، فقد عُمم اقتراح التمويل على الجهات المانحة المحتملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقدمت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المساهمة

الأولى البالغة نحو ٢٧٠.٠٠٠ دولار وتمثلت في دعم سخي مقدّم من حكومة نيوزيلندا لتمويل مشروع وضع إطار مشترك للتعامل مع البائعين المشبوهين.

٢٧ - ويشكل كثير من المشاريع الواردة في خطة العمل جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ولكنها أدرجت في هذه الخطة لرفع مستوى أهدافها فتصبح أكثر طموحاً بمساعدة موارد خارجة عن الميزانية. وقد بدأت بالفعل عملية التنفيذ في مجالات ذات أولوية على أساس ما ورد إلى الآن من مساهمات وما خصصته مؤسسات الأمم المتحدة من موارد داخلية. ومن ضمن الأولويات مشاريع ذات صلة بالمشتريات (مثل تلك المتعلقة بوضع إطار مشترك للتعامل مع البائعين المشبوهين وبإجراءات تعزيز سوق الأمم المتحدة العالمية) والموارد البشرية (مثل التحليل المقارن لممارسات الموارد البشرية وإجراءاتها مع إيلاء اهتمام خاص لترتيبات تعيين موظفين للعمل في قوة عاملة مؤقتة وموظفين للعمل في مواقع خارج المقر) والإدارة المالية (التي تشمل دراسة عن الخدمات المشتركة المحتملة ووضع إطار مفاهيمي مشترك بشأن ميزنة رأس المال) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل وضع دليل مشترك لمنظومة الأمم المتحدة).

٢٨ - وتعتمد خطة العمل على فرضية زيادة الاتساق في طرائق عمل المنظمات الأعضاء، في ظل نظام قائم على مجموعة مختلفة من الولايات، سيسهم إسهاماً كبيراً في قدرتها على تحقيق نتائج برنامجية أفضل.

٢٩ - وقد أعدت الخطة بغية إيجاد حلول للمسائل التي برزت في حالات عديدة على الصعيد القطري، والاتفاق عليها على نطاق المنظومة. ويكفل هذا النهج مواءمة العمليات المنفذة على الصعيد القطري مع التوجهات والأولويات الاستراتيجية المحددة على صعيد السياسات العامة. كما يكفل اعتبار احتياجات العمليات القطرية من الأسس المستند إليها في تنسيق ممارسات العمل على الصعيد العالمي. ويركز النهج تركيزاً خاصاً على الاحتياجات التي تبرز على الصعيد الميداني، حيث يُستفاد من التجارب والقضايا، التي تحدد على الصعيد القطري بوسائل منها المشاريع النموذجية لوحدة الأداء، في عملية إعداد السياسات والمعايير المشتركة للمنظومة على مستوى المقار. وقد عملت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتعاون الوثيق فيما بينهما لكفالة التقسيم الواضح للعمل فيما يتعلق باتساق ممارسات العمل، إذ تتولى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى قيادة أنشطة تنسيق ممارسات العمل على الصعيد العالمي، وتتولى المجموعة الإنمائية قيادة أنشطة تحسين سير العمل على الصعيد القطري.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٨، تركّز عمل المجموعة الإنمائية في مجال سير العمليات على المسائل المطروحة على الصعيد القطري، ولا سيما المسائل التي أثارها البلدان المشاركة في المشروع النموذجي لوحدة الأداء. واتفق على أن يتولى كل من البلدان الثمانية المشتركة في التجربة، بدعم من المجموعة الإنمائية، القيادة في مجال معيّن من مجالات سير العمل لاستطلاع السبل الممكنة لتعزيز تبسيط العمليات واتساقها. وأحرز تقدم في البلدان المشاركة في المشروع النموذجي في مجالات الشراء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وافقت المجموعة الإنمائية على سلسلة مقترحات لتعميم الدروس المستفادة على المكاتب القطرية، بما في ذلك اعتماد نهج متكامل للبرنامج والعمليات في البلدان التي بدأ فيها تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونشر مجموعة الأدوات التي أعدتها المجموعة الإنمائية. واتفق على مجموعة أخرى من المقترحات الخاصة بالمشاريع النموذجية لوحدة الأداء، والتي تتضمن زيادة كفاءة حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، فضلا عن مقترحات لتحسين التنسيق في مجال الموارد البشرية، من خلال تعزيز التنقل فيما بين الوكالات وزيادة فرص الحصول على موارد التدريب والتعلم المتوفرة في مؤسسات المنظومة.

ثالثا - مسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٣١ - قام مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، بمعالجة تطور الحالة على الصعيد العالمي، وتلقى إحاطات منتظمة عن أحدث التطورات في عدد من المجالات الهامة، بما في ذلك الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، والتمويل من أجل التنمية، وأزمة الأمن الغذائي العالمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والاتساق والتبادل على نطاق المنظومة. وفضلا عن ذلك، نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا في عدد من المسائل الهامة الأخرى، على النحو المفصّل أدناه.

ألف - التقييم

٣٢ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على اقتراح بشأن وضع معايير فنية وعمليات للتقييم المكون من ثلاث مراحل لثمانية مشاريع نموذجية لوحدة الأداء في ألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفيتنام، وموزامبيق. وقد عُرض على اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير أول ناتج لهذه العملية، وهو تقرير تجميعي للتقييمات التي أجراها فريق الأمم المتحدة

المعني بالتقييم. ولئن أُثني على الفريق لملاءمة عملية التقييم، والجودة العالية للتقرير التجميعي، وفائدة الاستنتاجات والاقتراحات، فقد أُتخذ قرار لتعليق المرحلتين التاليتين من التقييم المقترح - تقييم العمليات وتقييم النتائج - في ضوء التقييم المستقل الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢، والمتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرر مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التأكيد على الأهمية التي يوليها لوظيفة التقييم، وعلى اعتقاده بأن تعزيز قدرة هذه الوظيفة وقوامها في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يتسم بأهمية حاسمة لتعزيز مصداقية وتأثير برامجها. وفي هذا الصدد، حظيت الحاجة إلى آلية لإدارة التقييمات وتنفيذها على نطاق المنظومة بتأييد واسع، وستبقى قيد الاستعراض لدى لجان مجلس الرؤساء التنفيذيين الثلاث الرفيعة المستوى.

باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي

٣٤ - نظرت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في البند المعنون "اتساق عمل الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي: أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية وفريق المديرين الإقليميين" على أساس تقرير قدمته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وصدر في تموز/يوليه ٢٠٠٨، باعتباره مساهمة في المناقشة والتأمل الجارين ضمن منظومة الأمم المتحدة بشأن تحسين الاتساق ووحدة الأداء على الصعيد الإقليمي. وتركزت المناقشات على أفضل سبيل للربط بين وظائف تحليل السياسات على الصعيد الإقليمي وبين وظيفة اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في مجال تحليل السياسات على الصعيد العالمي، دون الأخذ بنهج بيروقراطي قائم على تقديم كثير من التقارير. ولوحظ أن أفرقة المديرين الإقليميين قد جاءت بمنظور إقليمي جيد للمجموعة الإنمائية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، وأن التقرير أوصى بالربط على نحو مماثل بين آلية التنسيق الإقليمية، التي تعالج جانب السياسة العامة والجانب التحليلي لجدول الأعمال، وبين اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. ويُعتقد أن آفاق التقسيم الأوضح للعمل وتعزيز التعاون بين أفرقة المديرين الإقليميين وآليات التنسيق الإقليمية هي آفاق واعدة لتحقيق المزيد من الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - ووافقت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على دعوة اللجان الإقليمية، باعتبارها الجهة التي تتولى تنظيم اجتماعات آليات التنسيق الإقليمية، لكي تعرض في المداولات الجارية في إطار هذه الآليات القضايا العالمية التي قد ترغب اللجنة في متابعتها على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة الأولويات الإقليمية وأدوار آليات التنسيق الإقليمية ووظائفها. ودعت اللجنة

البرنامجية الرفيعة المستوى أيضا اللجان الإقليمية إلى أن تعرض في إطار مداولات اللجنة البرنامجية أية مسائل أقليمية طارئة جدية بالنظر على الصعيد العالمي.

جيم - حملة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٣٦ - أحيط مجلس الرؤساء التنفيذيين علما بالحملة المعنونة "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، التي بدأها الأمين العام في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ويتمثل الهدف العام منها في زيادة وعي الجمهور والإرادة السياسية والموارد من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. وتوفر الحملة لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها إطارا مشتركا لمعالجة آفة العنف على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٣٧ - وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين بأهمية الحملة، وأحاط علما بنتائجها المتوقعة، ودعا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى المساهمة في الحملة في المجالات التي تملك فيها مزايا نسبية. ودُعي كل من مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين إلى القيام، بالتنسيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وسائر أصحاب الشأن المعنيين، برفع تقارير في هذا الصدد، وتزويد اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الحملة.

دال - مساهمة منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٨ - نظرت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في إمكانيات تعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشددة على ضرورة تحديد نهج وإعداد طرائق لإشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في حوار حقيقي معه. وكان من المعتمد عقد حلقي نقاش خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، إحداهما عن دور منظومة الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، من خلال التركيز على أزمي الغذاء والطاقة وعلى تغير المناخ، والثانية عن أثر الأزمة المالية الحالية على التنمية المستدامة، بما فيها نتائجها الاجتماعية. ومن شأن هذا التفاعل الموضوعي مع العمليات الحكومية الدولية أن يجعل منظومة الأمم المتحدة أقرب إلى عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيجرى أيضا استعراض مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين للنظر في خيارات إضافية لتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيجري كجانب من هذا الاستعراض النظر في رفع مستوى المشاركة في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي تحسين شفافية عمليات التنسيق فيما بين الوكالات.

هاء - الحد من أخطار الكوارث

٣٩ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين التقدم المحرز صوب تعميم الحد من أخطار الكوارث في السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى تزايد تواتر الكوارث الطبيعية وشدها في السنوات الأخيرة، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على ضرورة اعتبار الحد من أخطار الكوارث قضية عامة التأثير على جميع المستويات، وأيد الإجراءات التالية في كيانات منظومة الأمم المتحدة:

(أ) دراسة مدى توافق ولاياتها أو سياساتها العامة مع إطار هيوغو، ودعوة مجالسها التنفيذية عند الضرورة إلى النظر في تنقيحها/تحديثها؛

(ب) القيام باستعراض وتحديد المرحلة التي بلغتها في تعميم أنشطة الحد من أخطار الكوارث في أعمالها الجارية؛

(ج) السعي، استناداً إلى الاستعراضين الآنفين الذكر، إلى إعادة تخصيص الموارد على النحو الممكن، وفقاً لأدوارها ومسؤولياتها في مجال الحد من أخطار الكوارث، ولا سيما دعماً لتلبية احتياجات النظراء الوطنيين في سياق عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وعلى نحو منسق بصورة وثيقة تحت إشراف المنسقين المقيمين؛

(د) إدراج أهداف الحد من أخطار الكوارث في نظمها الخاصة بالإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك وضع ورصد المؤشرات المناسبة فيما يتعلق بالنواتج، مقيسة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) الإسهام، كل في قطاعها، في تعزيز الصفة القيادية لمنظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالحد من أخطار الكوارث، والمشاركة في عمليات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، للترويج لذلك على أرفع المستويات السياسية، ولا سيما في المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث والمناسبات المتصلة بالجمعية العامة وسائر اجتماعات الهيئات الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(و) اتخاذ قرار بالنظر في هذه المسألة دورياً بغية إعداد تقارير عن التقدم المحرز فيها.

واو - العلوم والتكنولوجيا

٤٠ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، أقرت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى اقتراحاً بتعديل وتوسيع اختصاصات

فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، بهدف أن يحتل العلم والتكنولوجيا مكانة بارزة. وكان فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات قد أنشئ في الأصل كآلية مشتركة بين الوكالات لتنسيق المسائل الفنية والمتعلقة بالسياسات، والمتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وطلب إلى الفريق تزويد اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بتقرير يتضمن توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دورها في تسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الجديدة والناشئة، إضافة إلى المساعدة في إدماج العلوم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر، وفقا لأولويات البلدان.

زاي - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤١ - ولإدراك شبكة الميزانية والمالية باللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يضع تأكيدا جديدا على قيمة أصول منظمة ما، وبالتالي يشكل فرصة لتقييم أفضل الممارسات المحتملة، خاصة فيما يتعلق بالميزنة الرأسمالية التي من شأنها تيسير هيكله وتمويل ورصد أنشطة الاستثمارات الرأسمالية، وبهدف التعامل مع قدر أكبر من التنسيق في الممارسات المتعلقة بالميزانية لدى منظومة الأمم المتحدة، أنشأت فريقا عاملا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوضع اقتراح بخيارات لحلول الميزنة الرأسمالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. واستنادا إلى نتائج دراسة استقصائية واسعة النطاق، حدد الفريق العامل إطارا مفاهيميا مشتركا لتطبيق الميزنة الرأسمالية. ويقدم الإطار مبادئ وتعريفات للميزنة الرأسمالية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كما يقدم مبادئ توجيهية بشأن سلسلة من العناصر الحاسمة الأخرى، وسياسة الميزنة الرأسمالية، وإدارتها، ونطاقها وقبورها، وهيكلها، وتمويلها، وامتثالها للمعايير.

حاء - تقاسم المعرفة

٤٢ - مع تنفيذ المراحل الأولى من الدليل الموحد لمنظومة الأمم المتحدة، قامت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بالاشتراك مع فريق التكليف بمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باتخاذ خطوة هامة نحو مزيد من تقاسم المعرفة على نطاق المنظومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين تحتفظ جميع مؤسسات المنظومة بأدلة للاتصال الداخلي، إلا أن قدرة الموظفين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة على العثور بسهولة على معلومات الاتصال الخاصة بزملائهم في المنظمات الأخرى كانت من قبل أمرا بعيد المنال. وفي عام ٢٠٠٨، أثبت

مشروع رائد بين عدد من هيئات المنظومة نجاح جدوى هذه الخدمة، التي دخلت الآن في مرحلة الإنتاج، بعد أن شارك فيها العديد من الوكالات.

طاء - الموارد البشرية

٤٣ - أحرزت شبكة الموارد البشرية باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدماً في عدد من المجالات، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لبيان عن السياسات بشأن الموظفين المعاقين، وتطبيق استبيان مقابلات الخروج من الخدمة بالنسبة للموظفين الذين يتركون العمل بمنظمة من المنظمات، والبدء في استعراض لتحديد سن التقاعد الإلزامي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المسؤولية عن برنامج الأزواج الوظيفي وتنقل الموظفين، الذي كان ينفذه قبل ذلك برنامج الأغذية العالمي. ويقوم البرنامج، الذي جرى توسيعه ليشمل ١٥ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتموله المنظمات المشاركة بموارد من خارج الميزانية، بدعم الموظفين وأسرتهم أثناء نقلهم إلى مراكز عمل جديدة، ويركز على زيادة عدد المرافقين من الأزواج والمعاشرين الذين يجدون وظائف.

ياء - المشتريات

٤٤ - تصادف الفترة المشمولة بالتقرير السنة الأولى من وجود شبكة المشتريات باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وقد ركزت الشبكة خلال هذه الفترة على مواءمة جهودها المشتركة بين الوكالات مع جهود المنظمة بشكل عام. وكان تنسيق عمليات الشراء والممارسات التي تدعم المكاتب الميدانية، مع التركيز بصفة خاصة على مكاتب المشروع بالبلدان الرائدة في تنفيذ تجربة توحيد الأداء، أمراً أساسياً في عمل الشبكة. كما أحرز تقدم هام في إضفاء مزيد من التطوير على سوق الأمم المتحدة العالمية (<http://www.ungm.org>)، الذي يستخدمه أكثر من ٢ ٥٠٠ من ممارسي عمليات الشراء بالأمم المتحدة ويتضمن معلومات عن ما يقرب من ١٣ ٠٠٠ من الموردين المحتملين. وقد حصلت الجهود الرامية إلى جعل وظيفة الشراء عملاً تخصصياً على مزيد من التعزيز من خلال وضع توصيف عام للوظائف المتعلقة بالمشتريات وإطار مشترك للكفاءات، مدعومين بإدراج معلومات عن الدورات التدريبية والمواد المتعلقة بالمشتريات، وهي معلومات متاحة داخل منظومة الأمم المتحدة في دليل الممارسة في مجال المشتريات. والنتائج الأخرى في هذا المجال هو المبادئ التوجيهية العملية للسلع والخدمات التي يتم شراؤها عموماً.

كاف - التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة

٤٥ - نظرا لأن وحدة التفتيش المشتركة قامت بشكل متزايد بإدراج القضايا ذات التأثير الشامل للمنظومة بأسرها في برنامج عملها، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تعاوننا وثيقا بين مجلس الرؤساء التنفيذيين وبين وحدة التفتيش المشتركة. وقد ساعدت إحدى الممارسات الشاملة التي يقودها مجلس الرؤساء التنفيذيين في تحديد المواضيع ذات الصلة ببرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة. كما عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، في تعاون وثيق مع الوحدة، على إعداد العديد من تقاريرها، سواء بصفته خبير مستشار في الموضوع، أو بصفته مُيسر للمدخلات الواردة من المنظمات بشأن مضمون التقرير. وقد أُتخذت خطوات لضمان تقديم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مدخلاها في الوقت المناسب لتقارير مجلس الرؤساء التنفيذيين المرافقة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تُقدم على نطاق المنظومة، وبالتالي تحقق عملية أكثر فعالية لإعداد التقارير. وقد ناقشت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تحقيق تنسيق أوثق بين المنظمات الأعضاء ووحدة التفتيش المشتركة، ودعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المنظمات لضمان التدفق الحر للمعلومات بين كل منظمة من المنظمات ووحدة التفتيش المشتركة، إضافة إلى تنسيق العمل بناء على توصيات الوحدة وبرنامج عملها. وأدت هذه المبادرات، بالإضافة إلى زيادة في الاتصالات غير الرسمية، إلى تحسُّن ملموس في التعاون بين هاتين الهيئتين المشتركين بين الوكالات لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

لام - التنسيق بين أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٤٦ - تعاونت شبكات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والأفرقة العاملة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعاوننا وثيقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعزيز التنسيق وآليات تقاسم المعلومات بين الدوائر المعنية بكل منهما. وأُتفق على أن يتم تنسيق النظر في المسائل التي لها تأثير على منظومة الأمم المتحدة بكاملها من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها لأغراض الدراسة الشاملة والقبول، في حين أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستكفل التوجيه والدعم فيما يتعلق بتجربة الحلول المطروحة في البلدان، ولتغطية الاحتياجات الناشئة على المستوى القطري بوجه عام.

٤٧ - لقد اضطلعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٨ بعملية شاملة لتقييم وتحديد أولويات المبادرات المتعلقة بالإدارة والمدرجة في برامج عملهما. وقد كشف تحليل لأنشطة الهيئتين بأنه، على الرغم من أن برامج العمل غالبا ما تغطي نفس المجالات الوظيفية، إلا أنه لم يكن هناك تداخل حقيقي في الأنشطة. وقد تعزز

هذا الاستنتاج أيضا بتركيز اللجنة على المسائل التي تشمل المنظومة بأسرها والمسائل المشتركة بين الوكالات، بينما ركزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على العمليات وعلى الممارسات التجارية لنظام الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري.

رابعاً - التطلع إلى المستقبل للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

٤٨ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهوده لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حول طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتشغيلية. وكما أشارت الدول الأعضاء خلال المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة التي أجرتها الجمعية العامة أثناء دوراتها من الحادية والستين إلى الثالثة والستين، فإن الاتساق ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحسين تقديم الدعم إلى من هم في أشد الحاجة إليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرس المجلس اهتماما متزايدا للمسائل التنفيذية على الصعيد القطري، وللمواءمة بين عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

٤٩ - ومع تركيز اهتمام المجتمع العالمي على الأزمة المالية والاقتصادية، بدأ المجلس في استجابة طموحة من قبل منظومة الأمم المتحدة بكاملها لدعم البلدان المعرضة لخطر الأزمة، بينما شدد في نفس الوقت على أهمية الانتباه الشديد للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ الطويل الأجل وتحديات التنمية. ومن المتوقع أن يتشكل إطار عمل المجلس خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ من الأحداث القادمة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (مقر الأمم المتحدة، ١-٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ (مقر الأمم المتحدة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٩ (كوبنهاغن، ٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى مؤتمر قمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال أركانه الثلاثة، تعزيز جهوده بشأن العديد من المسائل التي جرى تناولها في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبالتحرك صوب منظومة أمم متحدة أكثر فعالية وترابطا وأفضل أداء، سيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين والمنظمات الأعضاء فيه الاسترشاد بالولايات التي توفرها لهم الدول الأعضاء من خلال مجالس إدارة كل منهم.